



المصدر : وأج - 2017.08.05

أكثر من 1,9 مليون متعامل اقتصادي مسجلين في السجل التجاري منهم 13.100 أجنبي

الجزائر - بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في السجل التجاري بالجزائر إلى غاية نهاية جوان 2017 أكثر من 1,93 مليون متعامل اقتصادي أي زيادة بـ 41.805 متعامل مقارنة بنهاية 2016 (+2,21%) حسب علمته وأج لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

و يتعلق الأمر بـ 1.752 مليون متعامل ينشطون تحت قيد أشخاص ماديين ما يعادل نسبة (91%) من العدد الاجمالي) و 180.045 تحت قيد أشخاص معنويين أي ما يعادل نسبة (9% من العدد الإجمالي).
و حسب ترتيب الولايات تحتل الجزائر العاصمة المرتبة الأولى من حيث تمركز المتعاملين الاقتصاديين بـ 246.883 مسجل (نحو 13% من العدد الاجمالي) تليها وهران بـ 94.367 (نحو 5%) و سطيف بـ 82.678 (4,2%) و تيزي وزو بـ 80.770 (4,1%) و قسنطينة بـ 67.646 (3,5%).
و حسب نوعية النشاطات يمارس الأشخاص المعنويون بالدرجة الأولى نشاط التوزيع بالتجزئة (44,06% من العدد الإجمالي للمتعاملين الاقتصاديين - الأشخاص الماديين) تليه الخدمات (38,6%) و انتاج السلع (13,44%) و التوزيع بالجملة (3,62%) و انتاج الصناعة التقليدية (0,26%) و التصدير (0,02%).
و بالنسبة للمتعاملين المسجلين تحت قيد مؤسسات فانهم غالبا ما ينشطون في مجال الخدمات (32,6% من العدد الاجمالي للمؤسسات) و انتاج السلع (29,5%) و الاستيراد الموجه لإعادة البيع على الحالة (19,52%) و التوزيع بالتجزئة (9,92%) و التوزيع بالتجزئة (7,02%) و انتاج الصناعة التقليدية (0,8%) و التصدير (0,7%).

و فيما يخص السجل التجاري الالكتروني الذي أطلق في مارس 2014 بلغ العدد الاجمالي للمتعاملين الحاملين هذه الوثيقة 636.790 نهاية جوان المنصرم أي ما يعادل 550.087 شخص مادي و 86.703 شخص معنوي.

المتعاملون الاقتصاديون الأجانب : أكثر من 13.100 متعامل أجنبي ينشطون بالجزائر

أما بخصوص المتعاملين الاقتصاديين الأجانب المسجلين في السجل التجاري فقد بلغ عددهم 13.107 (0,6% من مجموع المتعاملين الاقتصاديين) إذ يضم هذا العدد 10.708 شركة مسيرها أجنبي الجنسية و 2.399 متعاملا مقيد في السجل التجاري كشخص مادي.

وبلغ عدد جنسيات المتعاملين الاقتصاديين الأجانب الذين ينشطون في الجزائر 38 جنسية بالنسبة للمقيدين كأشخاص ماديين و 92 بالنسبة للشركات.

وفيما يتعلق بالشركات الأجنبية فيعد المليونون ذوي الجنسية الفرنسية الأكثر حضورا بـ 2.080 شركة (19,42% من المؤسسات الأجنبية) وتليها الجنسية السورية بـ 1.221 شركة (11,4%) أما الجنسية التركية فحالت ثالثة بـ 988 شركة (9,23%) وتبعها الجنسية الصينية بـ 914 شركة (8,54%) وبعدها التونسية بـ 763 شركة (7,13%).

ومن ناحية الأشخاص الماديين الأجانب احتل السوريون المرتبة الأولى بـ 695 متعاملا (29% من مجموع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب- أشخاص ماديون) متبوعين بالتونسيين بـ 633 متعاملا (26,4%) ثم المغربيين بـ 369 متعاملا (15,4%) ويليهم المصريون بـ 185 متعاملا (7,71%) والفلسطينيون بـ 179 متعاملا (7,46%).

أما بخصوص فئة النشاط فتتنشط الشركات الأجنبية خاصة في الخدمات (33,4%) يليها قطاع إنتاج السلع (32,5%) ثم الاستيراد الموجه لإعادة البيع على الحالة (16,7%) متبوعا بالتوزيع بالجملة (7,6%) ثم التوزيع بالتجزئة (7,5%) ويليه التصدير (1,3%) فالصناعات التقليدية (1%).

هذا وينشط المتعاملون الاقتصاديون الأجانب المقيدين كأشخاص ماديين في قطاع التوزيع بالتجزئة (78,4%) ثم الخدمات (10,8%) ويليهما إنتاج السلع (7,8%) ثم قطاع التوزيع بالجملة (2,7%) متبوعا بالتصدير (0,2%) ثم الصناعات التقليدية (0,1%).

من جهة أخرى لوحظ ارتفاع عدد المتعاملين الاقتصاديين الأجانب المقيدين في السجل التجاري خاصة بالنسبة للأشخاص المعنويين وذلك خلال العشرية الممتدة من نهاية 2007 إلى غاية نهاية جوان 2017.

إضافة إلى ذلك ارتفع عدد الشركات المسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من 4.041 نهاية 2007 إلى 10.708 نهاية جوان 2017 بينما انتقل عدد الأشخاص الماديين من 1.345 إلى 2.399 خلال نفس الفترة.